مقالات هامة لابن هشام

في اللغة والأدب والنحو والصرف

حققها ونسخها واعتنى بها
الدكتور نسيب نشاوي

دار الجيل
بيروت

مقالات علامة ابن هشام

مقالات هامة

في اللغة والأدب والنحو

وهي

١. ألغاز ابن هشام
٢. موقظ الوسنان وموقد الأذهان - الأحاجي
٣. الإغراب عن قواعد الإعراب
٤. الروضة الأدبيّة في شواهد علوم الع
٥. نكتة الإعراب
٦. القواعد في النحو
٧. مسائل وأجوبتها في النحو

حققها ونسخها واعتنى بها
الدكتور نسيب نشاوي

دار الجيل
بيروت

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م

كتاب
الروضة الأدبية
في شواهد علوم العربية

تصنيف

الشيخ العلامة جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف
الشهير بابن هشام النحوي الأنصاري
٧٠٨ - ٧٦١ هـ

نسخه

نسيب نشاوي

نسخة المكتبة الوطنية الألمانية ببرلين
الغربية ذات الرقم/ ٦٧٥٢
وتقع في ٧٩ ورقة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرّف من وفّقه بالعلم والعمل وزيّنه بالهداية المقدّرة في ...ل، والصلاة والسلام على من آتاه الله جمل التفصيل وتفصيل الجمل، ...م مصاقع البلغاء بالكلام المجيد المفصل، وعلى آله وأصحابه المنزّهين الريب والزلل.

وبعد فهذا كتاب ألّفته في شواهد النحو، كثير النفع قليل اللغو، نافع ...شاء الله تعالى لطلابه، مرفوع عن بدر فائدته ستر حجابه، وسمَّيته ...وضة الأدبية في شواهد علوم العربية.

وكان قبلي العلاّمة ابن جني[1] قد ألَّف في ذلك كتابين لطيفين حصر ...من هذا الفنّ القلبَ والعين فتطلّبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما ...ذا هما لطيفان جداً، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة والفوائد ما لم ...بق إليه ولم يُعرِّجْ في واحد منهما عليه، **فأما الذي في أصول النحو** فإنَّه في ...راسين[2] صغيرين سمّاه **(لُـمَعَ الأدلة)** ورتَّبه على ثلاثين فصلاً:

---

(1) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ٣٣٠ ـ ٣٩٣ هـ الإمام الأوحد البارع المقدم ذو التصانيف المشهورة الجليلة (اللمع)، (سر الصناعة)، (المنصف في شرح كتاب المازني في التصريف)، (التلقين)، (التعاقب)، (الكافي في شرح القوافي للأخفش)، (المذكر والمؤنث)، وجني أبوه: مملوك لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي، أخذ العربية عن أبي علي الفارسي، لازمه أربعين سنة سفراً وحضراً ومن أحسن ما وضع الخصائص.

(2) ح: قوله (كراسين) ـ بضمّ الكاف وتشديد الراء وبالسين المهملة ـ اسم لعدد معلوم من أوراق الكتب والعرب يجعلونه عشرة والعجم ثمانية، وظاهر كلامه أن المفرد (كراس) بلا تاء مع أنه سيأتي أنه بالتاء، وفي (المصباح): تكرَّسَ فلان الحطب وغيره إذا جمعه ومنه الكراسة بالتثقيل.

- الأول في معنى أصول النحو
- الثاني في أقسام أدلّة النحو
- الثالث في النقل
- الرابع في انقسام النقل
- الخامس في شرط نقل المتواتر
- السادس في شرط نقل الآحاد
- السابع في قبول نقل أهل الأهواء
- الثامن في قبول المرسل والمجهول
- التاسع في جواز الإجازة
- العاشر في القياس
- الحادي عشر في تركيب[1] القياس
- الثاني عشر في الرد على من أنكر القياس
- الثالث عشر في حلّ شُبَهٍ تُورَد على القياس
- الرابع عشر في أقسام القياس
- الخامس عشر في قياس الطرد
- السادس عشر في كون الطرد شرطاً في العلّة
- السابع عشر في كون العكس شرطاً في العلّة
- الثامن عشر في جواز تعليل الحكم بعلّتين فصاعداً
- التاسع عشر في إثبات الحكم في محل النقل بماذا يثبت بالنقل أم بالقياس.
- العشرون في العلّة القاصرة
- الحادي والعشرون في إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة
- الثاني والعشرون في الأصل الذي يُرَدُّ إليه الفرع إذا كان مختلفاً فيه.
- الثالث والعشرون في إلحاق الوصف بالعلّة مع عدم الإخالة
- الرابع والعشرون في ذكر ما يلحق بالقياس ويتفرّعُ عليه من وجوه الاستدلال.

(1) ح: نسخة الشرح: واحدة.

- الخامس والعشرون في الاستحسان.
- السادس والعشرون في المعارضة.
- السابع والعشرون في معارضة النقل بالنقل.
- الثامن والعشرون في معارضة القياس بالقياس.
- التاسع والعشرون في استصحاب الحال.
- الثلاثون في الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه.

وأمّا الذي في جدل النحو فإنّه كراسة لطيفة[1] سمّاه بـ(الإعراب في جدل الاعراب)[2] ورتّبه على اثني عشر فصلاً:

- الأول في السؤال.
- الثاني في وصف السائل.
- الثالث في وصف المسؤول به.
- الرابع في وصف المسؤول منه.
- الخامس في وصف المسؤول عنه.
- السادس في الجواب.
- السابع في الاستدلال.
- الثامن في الاعتراض على الاستدلال بالنقل.
- التاسع في الاعتراض على الاستدلال بالقياس.
- العاشر في الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال.
- الحادي عشر في ترتيب الأسئلة.
- الثاني عشر في ترجيح الأدلّة - انتهى -

وقد أخذت من الكتاب الأوّل اللباب وأدخلته معزوًّا إليه في خلل[3] هذا الكتاب وضمّنْت خلاصة الثاني في مباحث العلّة، وضممت إليه من كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) جملة، ولم أنقل من كتبه حرفاً إلاّ مقروناً

(1) ح: نسخة الشرح: واحدة.
(2) ح: قوله (الاعراب) - بالمهملة - : الإبانة، وفي نسخة بإعجام الأوّل.
(3) ح: في المصباح: خلل - بفتح أوّله - الفرجة بين الشيئين وجمع خلول الجبل وجبال.

ـب مقام كتابٍ من كتابه، ويتميَّز عند أولي التمييز جليل

ضراعة[١] في حسن الختام، والقبول فلا ينفع العبد إلاّ ما
ـلام.

ـلأمر والاعتناء به.
ـه.

الكلام في المقدمات

فيها مسائل[١]:

الأولى:

أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث هي أدلّته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل.

فقولي: (علم) أي صناعة[٢] فلا يرد ما أورد على التعبير به في حدّ أصول الفقه من كونه يلزم عليه[٣] فقده إذا فقد العالم به[٤] لأنه صناعة مدوَّنة مقرّرة وجد العالم به أم لا.

وقولي (يبحث عن أدلّة النحو) يخرج كل صناعة سواه وسوى النحو، وأدلة النحو الغالبة أربعة، قال ابن جني في «الخصائص»: أدلة النحو ثلاثة السماع والإجماع والقياس. وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلّة النحو ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال[٥]، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قومٍ، وقد تحصّل مما ذكره أربعة

---

(١) ح: قوله: (مسائل) جمع مسألة وهي المطلوب الذي يبرهن عليه في العلم، وهو مبتدأ والظرف قبله خبر.

(٢) ح: قوله (صناعة) ـ بكسر الصاد ـ وتخفيف النون: العلم الحاصل بالتمرّن.

(٣) ح: قوله (عليه): أي على التعبير به مراراً المعرفة أو الإدراك.

(٤) ح: أي لفقد الماهية بفقد جزء من أجزائها.

(٥) ح: قوله (استصحاب حال): إبقاؤه على ما كان لعدم مجيء ما يرفعه والأصل: بقاء ما كان بحاله.

وقد عقدت لها أربعة كتب، وكل من (الإجماع) و(القياس) لا بدَّ له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك.

ودونهما الاستقراء والاستحسان وعدم النظير وعدم الدليل، المعقود لها الكتاب الخامس.

وقولي (الإجمالية) احتراز من البحث عن التفصيلية كالبحث عن دليل خاص لجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار(1)، ولجواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل والمفعول ولجواز مجيء الحال من المبتدأ، ولجواز مجيء التمييز مؤكّداً، ونحو ذلك.. فهذه وظيفة (علم النحو) نفسه لا أصوله.

وقولي: (من حيث هي أدلته) بيان لجهة البحث منها أي البحث عن القرآن بانه حجة في النحو لأنه أفصح الكلام سواء كان متواتراً أم آحاداً، وعن السنة كذلك(2) بشرطها الآتي، وعن كلام من يوثق بعربيته كذلك، وعن إجماع أهل البلدين(3) كذلك أي أن كلاً مما ذكر يجوز الاحتجاج به دون غيره، وعن القياس وما يجوز من العلل وما لا يجوز.

وقولي: (وكيفية الاستدلال بها) أي عند تعارضها ونحوه كتقديم (السماع) على (القياس)، و(اللغة الحجازية) على (التميمية) إلا لمانع، وأقوى العلّتين على أضعفهما، وأخفّ الأقبحين على أشدّهما قبحاً، إلى غير ذلك.. وهذا هو المعقود له الكتاب السادس.

---

(1) ح: (الجواز.. الخ) أي الذي قال به الكوفيون ومنعه البصريون، فدليله الخاص أن الضمير المجرور كالجزء من جاره فكما لا يعطف على الجزء لا يعطف عليه، ودليل الكوفيين صحة السماع به، والدليلان خاصان.

(2) ح: قوله (وعن السنة): أي سواء ألفاظه ﷺ وهو المرفوع، أم ألفاظ أصحابه وهو الموقوف، أو من دونهم وهو المقطوع. والسنة تطلق عند علماء الأثر على ذلك كلّه، والظاهر من مقابلتها بالكتاب اختصاصها بما يعرف للنقله لأنه أفصح من نطق بالضاد على خلاف في ذلك يأتي بيانه.

(3) ح: أي البصرة والكوفة.

وقولي: (وحال المستدل) أي المستنبط للمسائل من الأدلّة المذكورة أي صفاته وشروطه وما يتبع ذلك من صفة المقلِّد والسائل، وهذا هو الموضوع له الكتاب السابع.

وبعد أن حرّرت هذا الحدّ بفكري وشرحته وجدت ابن الأنباري قال: أصول النحو أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله كما أنَّ أصول الفقه أدلّة الفقه التي تفرّعت(1) عنها جملته وتفصيله، وفائدتُه التعويلُ في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاعُ عن حضيض(2) التقليد إلى يَفاع(3) الاطلاع على الدليل، فإن المخلد(4) إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ(5) من الصواب، ولا ينفكّ في أكثر الأمر عن عوارض الشكّ والارتياب. هذا جميع ما ذكره في الفصل الأوّل بحروفه.

المسألة الثانية:

للنحو(6) حدود شتّى(7) واليتها بهذا الكتاب.

- قول ابن جني في الخصائص: (هو انتحاء سمت كلام العرب في

---

(1) ح: نسخة الشرح: تنوعت.

(2) ح: قوله (حضيض) - بفتح فكسر للمعجمة الأولى وسكون التحتية بينهما: في القاموس جمعه أحِضة وحضض، وهو مجاز عن التنقل والنزول.

في المختار: والحضيض القرار من الأرض عند منقطع الجبل.

(3) ح: قوله (يَفاع) - بفتح التحتية بعدها فاء - هو ما ارتفع من الأرض وهو مجاز حسن الرفعة

(4) ح: اسم فاعل من الإخلاد.

(5) ح: قوله (الخطأ) بفتح أوله ممدوداً ومقصوراً اسم من أخطأ وقال أبو عبيدة من خطي من باب علم وأخطأ بمعنى، وهو ضد الصواب.

(6) ح: وللنحو عشرة معانٍ ذكرها ابن حجر الهيثمي في البدائع الأبية شرح الألفية ونظمها الشرا ابن علأن بقوله:

النحو في لغة قصد كذا مثل وجانب ... وقريب بعض مقدار نوع ومثل

بيان بعدد أعقب عشر معان ... له في الكلام أسرار

(7) ح: بمعجمه فتشديد للفوقية: أي متفرّقة. في القاموس: قوم شتى أي فرق من غير قبيلة.

تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة وغير ذلك ليلحق مَن ليس من أهل اللغة العربية (بأهلها) في الفصاحة، وأصله مصدر (نحوت) بمعنى قصدت ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أنَّ الفقه في الأصل مصدر (فقهت) بمعنى فهمت ثم خُصَّ به علم الشريعة(1). - انتهى -

وقال صاحب (المستوفي)(2): النحو صناعة علميّة ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألّف بحسب استعمالهم لتعرف(3) النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى فيتوصل بإحداها إلى الأخرى.

وقال الخضراوي(4): النحو علم بأقيسة تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب.

وقال ابن عصفور: النحو علم يستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصِّلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، وانتقده ابن الحاج بأنه ذكر ما يستخرج به النحو، وتبيين ما يستخرج به الشيء ليس تبييناً لحقيقة الشيء، وبأن فيه من المقاييس شيئاً غير النحو وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو(5).

وقال صاحب البديع(6): النحو صناعة علميّة يعرف به أحوال كلام العرب من جهة ما يصحّ ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد

---

(1) ح: ابن جني: الخصائص ١/٣٤.

(2) ح: قوله (المستوفي)- بصيغة الفاعل والمفعول من الاستيفاء - واسم مؤلّفه أبو سعيد الفرخَان. بالفاء والخاء المعجمة بينهما راء في (الارتشاف)-.

(3) ح: بالبناء للفاعل أي الناظر. ويجوز كونه مبنياً للمفعول. وسكت ح عن الفاعل لعدم تعلق الغرض به، أي ليحصل للناظر.

(4) ح: قوله (الخضراوي)- بفتح الخاء وسكون الضاد المعجمتين - نسبة للجزيرة الخضراء.

(5) ح: ذكر هنا انتقاداً ثالثاً وبيض له وأشار إلى ردّه أخيراً. ففي الأصل هنا بياض قدر ثلاثة أسطر.

(6) ح: واسمه محمد بن مسعود الغزي، قال المصنف هكذا أسماه أبو حيان.

وبهذا يعلم أنّ المراد بالعلم المصدّر به حدودُ العلوم الصناعية ويندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفور.

وقال ابن السراج(1)، في «الأصول»: النحو علم استخرجه المتقدّمون من استقراء كلام العرب.

المسألة الثالثة:

قال في الخصائص: حدّ اللغة أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم، واختُلِفَ: هل هي بوضع الله أو البشر، على مذاهب:

- أحدها وهو مذهب الأشعري أنها بوضع الله، واختلف على هذا: هل وصل إلينا علمها بالوحي إلى نبي من أنبيائه أو بخلق أصوات في بعض الأجسام تدلّ عليها واسماعها لمن عرفها ونقلها، أو بخلق العلم الضروري في بعض العباد بها على ثلاثة آراء أرجحها الأول ويدلّ له ولأصل المذهب قوله تعالى ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾(2) أي أسماء المسميات. قال ابن عبّاس: علمه اسم الصحفة(3) والقدر(4) حتى القسوة والفُسَيّة. وفي رواية عنه: عرض عليه أسماء وَلَده إنساناً إنساناً والدواب، فقيل: هذا الحمار، هذا الجمل، هذا الفرس، أخرجها ابن أبي حاتم في تفسيره.

وتعليمُه تعالى دالٌّ على أنه الواضع دون البشر وأن وصولها بالوحي إلى آدم، ومال إلى هذا القول ابن جني ونقله عن شيخه أبي علي القارسي وهما من المعتزلة.

---

(1) أي أبو بكر محمد بن السري البغدادي النحوي، أخذ عن المبرد وهو من أكابر أصحابه، وأخذ عن ابن السراج أبو القاسم الزجاجي والسيرافي والفارسي له الأصول وغيره توفي ٣١٦هـ.

(2) سورة البقرة، آية ٣١.

(3) ح: قوله (الصَحْفة) - بفتح فسكون للمهملتين بعدهما فاء - إناء كالقصيعة جمعها أصحاف ككلبة وكلاب، وقال الزمخشري: هي قصعة مستطيلة.

(4) ح: قوله: (القِدْر) - بكسر القاف وسكون الدال - آنية يطبخ فيها وهي مؤنثة ولهذا تدخل التاء في تصغيرها، جمعها قدور.

ـ والمذهب الثاني

وتأوّل ابن جني الآية على أن معنى (علّم آدم) أقدره على وضعها.

وقيل: لعلّه كان يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومة فوضعوا لكل واحد منها لفظاً إذا ذكر عرف به.

وقيل: أصل اللغات كلها من الأصوات المسموعات كدويّ الريح والرعد وخرير الماء ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونهيق الحمار ونحو ذلك، ثم ولّدت اللغات عن ذلك فيما بعد، واستحسنه ابن جني.

ـ والمذهب الثالث الوقف أي لا يُدْرَىٰ أهي من وضع الله أو البشر لعدم دليل قاطع في ذلك وهو الذي اختاره ابن جني آخر.

تنبيهات:

الأول: زعم بعضهم[١] أنه لا فائدة لهذا الخلاف. وليس كذلك بل ذكر له فائدتان[٢]: الأولى فقهية ولذا ذُكِرت هذه المسألة في أصوله، والأخرى نحوية ولهذا ذكرتها في أصوله تبعاً لابن جني في الخصائص وهي جواز قلب اللغة[٣]، فإن قلنا إنّها اصطلاحية جاز وإلاّ فلا، واطباق أكثر النحاة على أن المصحفات ليست بكلام ينبغي أن يكون من هذا الأصل الثاني، قال ابن جني: الصواب وهو رأي أبي الحسن الأخفش «علي بن سليمان» سواء قلنا بالتوقيف أم بالاصطلاح أنّ اللغة لم توضع كلها في وقت واحد بل وضعت

(١) ح: كابن الأنباري وغيره، وصحّحه التاج السبكي ولذلك قال: ذكرُها في الأصول فضول.

(٢) ح: قال: إنما وردت في تفسيره بعد ذكر الخلاف ففائدته أن من قال (بالتوفيق) جعل التكليف مقارناً الجهاد بالعقل، ومن قال (بالاصطلاح) أخّر التكليف عن العقل الاصطلاح على معرفة الكلام ـ شيخ الإسلام في حواشي المحلي.

(٣) ح: في شرح ابن الحاجب (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل) للتاج السبكي وسمّاه (رفع الحاجب عن شرح مختصر ابن الحاجب) عند بعض القائلين بالتوقيف منع (القلب) مطلقاً. وظاهره أن المنع من (القلب) لا يقول به كل من يقول إنها توقيفية وهو خلاف مقتضى كلام المصنّف.

المسألة الخامسة:

الدلالات(١) النحوية ثلاث: لفظية، وصناعية، ومعنوية قال في الخصائص: وهي في القوة على هذا الترتيب.

قال: وإنَّما كانت (الصناعية) أقوى من (المعنوية) من قِبَل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرَّج عليها وتستقرُّ على المثال المقترن بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه(٢) وجرت مجرى(٣) اللفظ المنطوق به فدخلا(٤) بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة. وأما المعنى(٥) فدلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيِّز(٦) الضروريات مثال ذلك (الأفعال) ففي كل واحد منها الدلالات الثلاث فإنه يدلّ بلفظه على مصدره. وببنائه(٧) وصيغته الصناعية على زمانه، وبمعناه على فاعله، فالأولان مسموعان(٨) والثالث إنما يدرك بالنظر من جهة أن كل فعل لا بدَّ له من فاعل، لأن وجود فعل من غير فاعل محال.

قال الخضراوي في الإيضاح: ودلالة الصيغة هي المسماة (دلالة التضمن)، والدلالة المعنوية هي المسماة (دلالة اللزوم).

وقال أبو حيان في تذكرته: في دلالة الفعل ثلاثة مذاهب أحدها أنه يدلُّ على الحدث بلفظه وعلى الزمان بصيغته أي كونه على شكل مخصوص.

---

(١) ح: قوله (الدلالات) جمع دلالة بحركات الدال كما نقله النووي واقتصر المصباح على كسر الدال وفتحه.

(٢) ح: نسخة الشرح: لحكمة.

(٣) ح: بضم الميم، مصدر ميمي، ويجوز فتحه على أنه اسم مكان.

(٤) ح: أي اللفظية والصناعية.

(٥) ح: بفتح فسكون: ما يرجع للفظه ولا لصورته.

(٦) غ: قوله (حيز) بفتح المهملة وتشديد التحتية آخره زاي.

(٧) ح: قوله (وببنائه) أي الذي هو ترتيب حروفه مع ما قام بها من الحركات والسكنات ويقال له المثال.

(٨) ح: قوله (مسموعان) أي مدركان بحاسة السمع وهو مراده بالمشاهدة فيما تقدم.

ولذلك تختلف الدلالة على الزمان باختلاف الصيغ ولا تختلف الدلالة على الحدث باختلافها، والثاني أنه يدلّ على الحدث بالصيغة، واختلافها من كونه واقعاً أو غير واقع. وينجرُّ مع ذلك الزمان فيدلّ عليه الفعل باللزوم دلالة السقف على الحائط، والثالث عكسه أنّه يدلّ على الزمان بذاته لأن صيغته تدلّ على الزمان الماضي والمستقبل بالذات ودلالته على الحدث بالانجرار.

المسألة السادسة:

الحكم النحوي(١) ينقسم إلى واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولَى، وجائز على السواء(٢).

فالواجب كرفع الفاعل وتأخره(٣) عن الفعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك...

- والممنوع كأضداد ذلك.
- والحسن كرفع المضارع الواقع بعد شرط ماض.
- والقبيح كرفعه بعد شرط مضارع.
- وخلاف الأوْلىٰ كتقديم المفعول في نحو ضرب غلامه زيدٌ.
- والجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

وقد اجتمعت الأقسام الستة في عمل الصفة المشبّهة فإنها إمَّا أن تكون (بأل) أو (لا)، ومعمولها إما مجرد أو مقرون (بأل) أو مضاف إلى ما فيه (أل) أو إلى (ضمير) أو إلى (مضاف إلى الضمير) أو إلى (مجرد) فهذه اثنا عشر قسماً.

---

(١) ح: هو إثبات أمر لأمر نعيه عنه.

(٢) ح: نسخة: على حد سواء.

(٣) ح: نسخة: وتأخيره.

فتلك ستة وثلاثون. وال

وعملها إما رفع[1] ونصب[2] أو جر،

ممنوع[3] في أربع صور: أن تكون (بأل) والمعمول خالٍ منها ومن إضافة[4]

هي فيه بأن يكون مجرداً، أو مضافاً إلى مجرّد، أو إلى ضمير.

وخلاف الأولى في صورتين: أن تكون الصفة مجردة والمعمول مضافاً

ضمير أو إلى مضاف إلى ضمير[5].

والرفع قبيح في أربع صور: أن يكون المعمول مجرداً، أو مضافاً

مجرور، سواء كانت الصفة (بأل)، أو دونها.

والحسن فيها النصب أو الجر.

والنصب خلاف الأولى في أربع صور:

أن تكون الصفة مجرّدة والمعمول (بأل) أو مضافاً إلى ما فيه (أل) أو

ضمير أو إلى مضاف إلى ضمير.

---

(1) ح: فاعل بها عند سيبويه والبصريين ويدل عن المستكن فيها عند الفارسي.

(2) ح: قوله (أو نصب) تشبيهاً بالمفعول به إذا كان معرفة وإلا فتمييز.

(3) ح: قوله (ممنوع) أي لما فيه من إضافة ما فيه (أل) للخالي عنها في صفة معربة بالحركات

(4) ح: نسخة: إضافته.

(5) قال سيبويه ١/١٩٩: وقد جاء في الشعر (حسنةُ وجهها) شبهوه بـ(حسنة الوجه) وذلك رديء

كقول الشماخ:

أقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

وفي ح: نحو (حسنٌ وجهه) قال المصنف في الجمع: هي قبيحة ومنعها سيبويه، زاد في الهمع

وخص جوازها في الشعر كقول الشماخ (كميتا الأعالي جونة مصطلاهما) ومنعها المبرد مطلقاً

وأولها (المقصود السيد) بأنه عائد للأعالي لأنه مثنى معنى. وقال ابن مالك: جاءت عند

الكوفيين في الكلام كله وهو الصحيح ووافقه أبو حيان وعليه يجري كلام المصنف اهـ

قال ابن يعيش ٦/٨٧: وقوله كميتا الأعالي- يصف الأثافي والصفا الجبل- يعني أن أعالي

الأثفيتين لم تسود لبعدهما عن مباشرة النار فهي على لون الجبل، وقوله جونتا مصطلاهما يعني

مسودتا المصطلى وهو موضع الوقود منهما، وقد أنكر بعض النحويين هذا الاستدلال وزعم أن

الضمير في (مصطلاهما) غير عائد إلى الجارتين إنما يعود إلى الأعالي كأنه قال: كميتا الأعالي

جونتا مصطلى الأعالي.

والضرورة المستقبحة ما تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة وما أدّى إلى التباس جمع بجمع، كردّ (مطاعم)[1] إلى (مطاعيم)[2] أو عكسه فإنه يؤدّي إلى التباس (مطعم) بـ(مطعام). قال حازم في منهاج البلغاء[3] وأشد ما تستوحشه النفس تنوين افعل من (قال)، وأقبح ضرائر الزيادة المؤدّية لما ليس أصلاً في كلامهم كقوله:

من حيث ما نظروا أدنوا فانظور[4]

أي انظر، أو الزيادة المؤدّية لما يقل في الكلام كقوله:

فاطأت شيمالي[5]

أي شمالي، وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد[6]:

درس (المنا) بمتالع فأبان ....[7]

أراد (المنازل). وكذلك العدول عن صيغة لأخرى كقول الحطيئة:

---

(١) ح: مطاعم: جمع مطعم فكان الطعام.

(٢) مطاعيم: جمع مطعام اسم فاعل طاعم.

(٣) حازم بن محمد بن الحسن بن محمد بن حازم، أبو الحسن الأنصاري القرطاجني الأندلسي التونسي (٦٠٨ - ٦٨٤) هـ في النحو والعروض والبيان. وله (سراج الأدباء) في فنه لا نظير له. وله فيه اعتراضات على أرباب البيان وطريقه فيه مخالف لطريق السكاكي وعبد القاهر والرماني. قال الفيروزابادي: أخبرنا جماعة عن الشيخ أثير الدين أبي حيان أنه قال لنا بتونس واسمعني شيئاً من شعره. وأول قصيدته (الفيته) في النحو:

الحمد لله معلمي قدر من علما ... وجاعل العقل في سُبل الهدى علما

(٤) ح: أراد (الواو) ضرورة فصار بوزن (افعول) ولا وجود لهذا الوزن في المضارع أصلاً.

(٥) ح: (شيمالي) موجود إلا أنه يقلّ في الكلام.

(٦) ح: لبيد - بفتح لكسر للموحدة فسكون للتحتية آخره والمهملة - الصحابي المشهور رضي الله عنه.

(٧) تمامه (وتقادمت بالحبس فالسّو بان) مطلع قصيدة قالها لبيد بعد أن تقدمت به السن وذكر جبل (ابان) من ديار قومه بني عامر ووصفه بالاندثار. وأورده أبو علي الفارسي في المسائل العسكريات ص ٢٠٧ على أنه من الضرورة المستقبحة لاتمامة الوزن.

جدلاء[1] محكمة من نسج سلاّم

أراد (سليمان)

وقد اختلف الناس في حدّ الضرورة فقال ابن مالك: هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة وقال ابن عصفور: الشعر نفسه ضرورة وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى، قال بعضهم: وهذا الخلاف الذي يعبّر عنه (الأصوليون) بأنه التعليل بالمظنّة، هل يجوز أم لا بدّ من حصول المعنى المناسب حقيقة، وأيّد بعضهم الأول[2] بأنه ليس في كلام العرب ضرورة إلاّ ويمكن تبديل تلك اللفظة ونظم شيء مكانها.

المسألة الثامنة:

قد يتعلّق الحكم بشيئين فأكثر، فتارة يجوز الجمع بينهما وتارة يمنع.

فالأول: لمسوغات الابتداء بالنكرة فإن كلا منها مسوّغ على انفراده[3] ولا يمتنع اجتماع اثنين منها فأكثر[4].

و(أل) و(التصغير) من خواص الأسماء ويجوز اجتماعها.

و(قد) و(التاء) من خواص الأفعال ويجوز اجتماعها.

والثاني: كـ(اللام) من خواص الأسماء وكذا (الإضافة) ولا يجوز الجمع بينهما.

وكذا (التنوين) مع (الإضافة) خاصتان ولا يجتمعان[5].

---

(١) ح: بفتح الجيم وسكون المهملة وبالمدّ - صفة درع ا.هـ.و

البيت في ديوان الحطيئة، ومثله قول الأسود بن يعفر (ديوانه ٣٠٩):

ودعا بمحكمة أمين سكنها ... من نسج داود أبي سلام

(٢) قال الشارع في حاشية النسخة: كذا في النسخة التي وقفت عليها وهو غلط بل الثاني.

(٣) ح: نحو (عليل سلام) ففيه تقديم الخبر الظرفي.

(٤) ح: نحو (عيل سلام من الله) ففيه ما تقدم، وكون المبتدأ عاملاً في محل ظرف.

(٥) لأن بين مدلوليهما (التعريف) و(التنكير) تناخياً، وقد لمح بعض النحاة لذلك المنع بقوله: =

أدلّة الاستقبال ولا يجتمعان.

و(السين) و(سوف) من

و(التاء) و(السين) خاصتان ولا يجتمعان.

ومن القواعد المشتهرة قولهم: البدل والمبدل منه، والعوض والمعوض منه لا يجتمعان.

ومن المهم الفرق بين (البدل) و(العوض).

قال أبو حيّان في تذكرته: البدل لغة العوض، ويفترقان في الاصطلاح:

- فالبدل أحد التوابع يجتمع مع المبدل منه، وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلاً ولا يكون إلاّ في موضع المبدل منه.

- والعوض لا يكون في موضعه وربما اجتمع ضرورة.

وربما استعملوا (العوض) مرادفاً لـ(البدل) في الاصطلاح ـ انتهى ـ.

وقال ابن جني في الخصائص: الفرق بين (العوض) و(البدل) أن البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوّض منه، وإنَّما يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك، ألا تراك تقول في (الألف) من (قام) إنَّها بدل من (الواو) التي هي عين الفعل ولا تقول بأنها عوض منها. وكذلك تقول في (لام) (غازي) و(داعي)(١) بأنها بدل من (الواو) ولا تقول إنَّها عوض منها، وكذلك الحرف المبدل من الهمزة(٢)، وتقول في (التاء) في (عدة) و(زنة) بأنها عوض من (فاء) الفعل ولا تقول إنَّها بدل منها، وكذلك (ميم) (اللهمّ)

= علمته باب المضاف تفاؤلاً ورقيبه يغريه بالتنوين

وآخر بقوله:

كأني تنوين وأنت إضافة فحيث تراني لا تحلّ مكاني

له بقولي:

لازمت بابك كي أضاف إليك يا خير الوجود ويا مدار الدين

وغدوت كالتنوين عندك مبعداً كيف الإضافة مع نوى التنوين

(١) في الخصائص

عوض من (ياء) في أوّله، و(تاء) (زنادقة)(١) عوض من (ياء) زناديق ولا يُقال بدل، و(ياء) أينق عوض من (عين) أنوق فيمن جعلها أيفل، ومن جعلها عيناً مقدمة مغيّرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو(٢).

فالبدل أعمّ تصرّفاً من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضاً ـ انتهى ـ

المسألة التاسعة:

اختلف هل بين العربي والعجمي واسطة؟

فقال ابن عصفور: نعم، قال في «الممتع»: إذا نحن تكلّمنا بهذه الألفاظ المصنوعة كأن تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات(٣).

وردّه الخضراوي بأن كلّ كلام(٤) ليس عربياً فهو عجمي، ونحن كغيرنا من الأمم(٥).

وقول(٦) أبي حيان في «شرح التسهيل» ـ العجمي عندنا هو كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيره سواء كان من لغة الفرس(٧) أو الروم(٨) أو

---

(١) ج: جمع زنديق وهو معرب كما في البارع.

(٢) الخصائص: ١/٢٦٥ أي أن الأصل (أنوق) ثم صارت (أينق) فمن جعل (الياء) في (أينق) مقدمة مغيرة عن الواو جعل زنة (أينق) أيفل بفتح فسكون فضم، أي جعلها بدلاً من الواو.

(٣) ح: قوله (من اللغات) أي لأنه ليس من هو صفات شيء منها.

(٤) ح: نسخة: لفظ.

(٥) ح: قوله (عجمي) فيه أن اللغة الأعجمية باختلاف أنواعها موضوعة، والغرض أنه تكلم بما لم يضعه واضع فلم يتمّ قوله فهو عجمي لأنه لم يكن على وصفه.

(٦) ح: قوله (قول): مبتدأ خبره (يوافق).

(٧) ح: بضم الفاء وسكون الراء، قال ابن السيّد في «المثلث»: جيل من الناس.

(٨) ح: الروم ـ بالضم ـ جيل من ولد الروم بن عيصو، ورجل رومي جمعه روم. قاله في

الحبش[1] أو البربر[2] أو الافرنج[3] أو غير ذلك - يوافق رأي ابن عصفور حيث عبّر بالنقل ولا نقل في المصنوعة.

قال النحاة: وتعرف عجمة الاسم بوجوه[4]:

- أحدها أن ينقل ذلك أحد أئمة العربية.
- الثاني خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو (ابريسم) فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.
- الثالث أن يكون أوّله (نون) ثم (راء) نحو (نرجس)[5] فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.
- الرابع أن يكون آخره (زاي) بعد (دال) نحو (مهندز)[6] فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.
- الخامس أن يجتمع فيه (الصاد) و(الجيم) نحو (الصولجان) و(الجص).
- السادس أن يجتمع فيه (الجيم) و(القاف) نحو (المنجنيق).
- السابع أن لا يكون خماسياً أو رباعياً عارياً من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون[7]، فإنه متى كان عربياً فلا بدّ أن يكون

---

(١) ح: قوله (الحبش) - بفتح المهملة والموحدة آخره معجمة - جنس من السودان جمعه حبشان وأحباش.

(٢) البربر: جيل جمع البرابرة وهم بالمغرب، وأمّة أخرى بين الحبوش.. وكلهم من ولد قيس عيلان، أو هم بطنان من حمير: صنهاجة وكتامة صاروا إلى البربر أيام فتح افريقش الملك الافريقية. القاموس المحيط.

(٣) ح: طائفة من النصارى.

(٤) ح: وقد جمعها بعضهم في قوله:

بنقل أولي العرفان تعرف عجمة ... كذا بخروج عن موازين العرب
وبالنون قبل الراء كنرجس علمت ... وبالزاي بعد الدال فاحذر من العطب
وبالجيم مع قاف أو الصاد أو يكن ... رباعياً أو خمساً به الذلق مجتنب

(٥) ح: قال في الصحاح: هو معرب ونونه زائدة باتفاق وفيها قولان..

(٦) ح: قال في الصحاح: هو الذي يقدر مجاري القرى والأبنية، معرب، وصيّروا زايه سيناً فقالوا (مهندس) لأنه ليس في الكلام زاي بعد دال.

(٧) جمعها ابن الجزري في شطر بيت من قصيدته (الجزرية) فقال:

فيه شيء منها[1] نحو (سفرجل) و(قذعمل) و(قرطعب)[2] و(جحمرش)[3].

المسألة العاشرة:

قسم ابن الطراوة[4] الألفاظ إلى واجب، وممتنع، وجائز قال:

- فالواجب رجل وقائم ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود ولا ينفكّ الوجود عنه.
- والممتنع لا قائم ولا رجل.. إذ يمتنع أن يخلو الوجود عن أن يكون لا رجل فيه ولا قائم.
- والجائز مثل زيد وعمرو... لأنه جاز أن يكون وأن لا يكون.

---

* .... و(فر من لب) الحروف المذلقة

انظر الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية بتحقيقنا - ص ٤٠ وفيه أنها سمّيت حروف الذلاقة لخروج بعضها من ذلق اللسان وبعضها من ذلق الشفة، أي طرفيها.

(١) ح: قال في المزهر: هذا ما جمعه أبو حيان في شرح التسهيل وفيه قال الفارابي في ديوانه الأدب: لا تجتمع القاف والجيم في كلمة من كلام العرب من غير حروف ذلق، وكذا الجيم مع الصاد لا تلقاه في كلام العرب ولذا ليس الجص والاجاص والصولجان بعربي، وكذا الجيم والطاء ولذا كان الطاجن والطنجن مولدين.

وفي الصحاح: الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة من كلام العرب إلاّ أن يكون معرباً أو حكاية صوت نحو الجردقة وهي الرغيف والجرموق الذي يلبس فوق الخفّ والجرامقة قوم بالموصل أصلهم من العجم. وتعقب الأزهري منع الجمع بين الجيم والصاد بأنه موجود كجصيجص الحداد وجصص فلان إناءه ملأه والصبج ضرب الحديد بالحديد.

(٢) قرطعب: اسم للشيء الحقير.

(٣) جحمرش: اسم للعجوز.

(٤) سليمان بن محمد بن عبدالله السباتي النحوي، أبو الحسين ابن الطراوة من أهل مالقة وتوفي بها ٥٢٨ هـ أعلم أهل عصره بالأدب من مصنفاته الإفصاح على الإيضاح، ترشيح المقدمات على كتاب سيبويه، وتلمذ له السهيلي ابن سمحون القرطبي.

قال فكلام مركّب من واجبين لا يجوز نحو لا رجل قائم لأنه لا فائدة فيه[1].

وكلام مركّب من ممتنعين أيضاً لا يجوز نحو لا رجل لا قائم لأنه كذب ولا فائدة فيه.

وكلام مركّب من واجب وجائز صحيح نحو زيد قائم.

وكلام مركّب من ممتنع وجائز لا يجوز ولا من واجب وممتنع نحو زيد لا قائم ورجل لا قائم لأنه كذب إذ معناه لا قائم في الوجود.

وكلام مركّب من جائزين لا يجوز نحو زيد أخوك لأنه معلوم لكن بتأخيره صار واجباً فصحّ الاخبار عنه لأنه مجهول في حقّ المخاطب فالجائز يصير بتأخيره واجباً. ولو قلت زيد قائم صحّ لأنه مركّب من جائز وواجب، فلو قدمت وقلت: قائم زيد لم يجز لأن (زيداً) صار بتأخيره واجباً.

فصار الكلام مركّباً من واجبين فصار بمنزلة قائم رجل[2].

قال أبو حيّان: وهذا مذهب غريب، قال: وما قاله من أنّ الجائز يصير بتأخيره واجباً ممنوع لأن معناه مقدماً ومؤخّراً واحد[3].

(1) ح: أي مدلوله لا يغيب عن العقل وهذا بناء على اعتبار حصول الفائدة الجديدة في تحقق الكلام النحوي، فلسيبويه فوقنا كلاماً نحوياً لفقد ذلك وعليه أبو حيان وآخرون، والجمهور على عدم اعتبار ذلك فيكون ما ذكر كلاماً.

(2) ح: قائم صفة له وليس دالاً على ما هو غير زيد.

(3) ح: قسم أبو حيان الكلام المركّب من اسمين - كما قال سيبويه - إلى ذاتي ووصفي، فالذاتي ما كان مدلول الخبر فيه عين مدلول المبتدأ كقولك (هو الله) وفي مثل هذا يلزم أن يكون الخبر عين المبتدأ بالمعنى المذكور ليصحّ الحمل عليه فليس من هذا القبيل قولك (هذا ذهب) مشيراً إلى سبيكة مصفاة غاية التصفية لأن مدلول (ذهب) مطلق فيدخل فيه الذهب غير المصفى. ولا نقول بعدم جواز هذا التركيب كما قال به البوخي بل نقول بعدم جواز كونه من هذا القبيل، والوصفي نحو زيد قائم.

الكتاب الأول[1]

في السماع

وأعني ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته.

فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بدَّ في كل منها من الثبوت.

وأما القرآن

فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذّاً[2].

وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءة الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه.

كما يحتجّ بالمُجْمَع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو (استحوذ)[3] و(يأبَى)[4].

(1) ح: قوله (الكتاب الأول) أي من الكتب السبعة، وكونها كذلك مناسب لحديث (إن الله وتر يحب الوتر) وعن ابن عباس أن الجنان سبع، قال الشارح: وقد مدحت هذا المتن جرياً على ذلك فقلت:

ألا إن متـنَ الاقـتراح لـروضـة ... بـه أينعـت أنـوار علم مُجـمَّعـة

ومـا هـو إلا جنـة قـد تـزيَّنـت ... أمـا تـنظر الأنـواع سبعـاً منـوَّعـة

(2) ح: المتواتر ما قرئ به من السبع.. قال البلقيني: القرآن ينقسم لذلك؛ فالمتواتر القراءات السبعة المشهورة، والآحاد قراءاته الثلاث الملحقة بها وهي تمام العشرة ويلحق بها قراءات الصحابة، والشاذ قراءة التابعين وفيه نظر. وأحسن من تكلم في ذلك ابن الجزري ففي النشر له: كل قراءة وافقت العربية.. بوجه وإحدى المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحّ سندها.

(3) ح: قال تعالى ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾ (سورة المجادلة آية ١٩) والقياس قلب الواو (ألفاً) بأنه يقال تقلب حركتها لما قبلها ويقال تحركت في الأصل وانفتح ما قبلها...

(4) ح: قال تعالى ﴿ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾ (سورة النوبة آية ٣٢) وقياس بابه (يرمي) لأنه لا تفتح العين من الماضي والمضارع إلاّ إذا كانت هي واللام حرف حلق.

وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثَمّة احتُجَّ على إدخال (لام الأمر) على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة (فبذلك فلتفرحوا)(1) كما احتجّ على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة ﴿ولنحمل خطاياكم﴾(2)، واحتجّ على قول من قال إن (الله) أصله (لاه) بما قرئ شاذاً ﴿وهو الذي في السماء لاه وفي الأرض لاه﴾(3).

تنبيه:

كان قوم من النحاة المتقدّمين يعيبون على عاصم وحمزه وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية.

وقد ردّ المتأخّرون منهم ابن مالك عليهم ذلك بأبلغ ردّ واختار تبعاً للكوفيين جواز ما وردت به قراءتهم في العربية وإن منعه الأكثرون مستدلاً به، من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة ﴿تساءلون به والأرحامِ﴾(4)،وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر ﴿قتلُ أولادهم شركائِهم﴾(5) وعلى جواز سكون لام الأمر بعد (ثم) بقراءة حمزة ﴿ثم ليقطع﴾(6).

فإن قلت: فقد روى عن عثمان أنه قال لما عرضت عليه المصاحف: إن فيها لحناً ستقيمه العرب بألسنتها، وعن عروة (ابن الزبير) قال: سألت

(1) ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا﴾ يونس ٥٨.
(2) سورة العنكبوت الآية ١٢
(3) سورة الزخرف الآية ٨٤
(4) سورة النساء الآية ١
(5) ﴿وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ سورة الأنعام - الآية ١٣٧.
(6) ﴿ثم ليقطع فلينظر هل يذهبن كيده ما يغيظ﴾ سورة الحج الآية ١٥.

عائشة(1) عن لحن القرآن عن قوله(2): ﴿إن هذان لساحران﴾(3)، وعن قوله ﴿والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة﴾(4)، وعن قوله ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾(5)، فقالت: يا ابن أخي هذا عمل الكتّاب أخطأوا في الكتاب. أخرجها أبو عبيد في فضائله، فكيف يستقيم الاستدلال بكل ما فيه بعد هذا؟

قلت: معاذ الله كيف يظن أولاً بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللُّدُّ(6)؟ ثم كيف يظنّ بهم ثانياً في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ كما أنزل وضبطوه وحفظوه وأتقنوه؟ ثم كيف يظنّ بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يظنّ بهم رابعاً عدم تنبّههم ورجوعهم عنه؟ ثم كيف يظن بعثمان أن يقرّه ولا يغيّره(7)؟ ثم كيف يظن أن القراءة استمرّت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مروي بالتواتر خلفاً عن سلف؟ هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة.

وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة بسطتها في كتابي (الاتقان في علوم القرآن).

(1) ح: هي خالته، وقولها بعد ذلك يا ابن أخي يدلّ على أنها عمّته.
(2) ح: (عن قوله) بدل مفصل من مجمل بإعادة الجار.
(3) سورة طه الآية ٦٣.
(4) أراد المنصوب مع (أن) المعطوف عليه وهو (الراسخون) أو (المؤمنون) مرفوع في قوله تعالى ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل عليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة﴾ سورة النساء الآية ١٦٢.
(5) عطف على اسم (أنّ) قبل استكمالها. سورة المائدة الآية ٦٩ وفي سورة الحج الآية ١٧ بالنصب ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين﴾.
(6) ح: اللدُّ: مجاز من الثبات على الأمر، وفي الأصل (الخصم اللدّ) وهو الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق.. جرى عليه الكشاف ونازعه في ورودها لذلك في البحر وبينت في «ضياء السيل» أنه لا منافاة.
(7) ح: قال ابن الأنباري في الردّ على من خالف مصحف عثمان: وهذه الآثار لا تقوم بها حجة لأنها منقطعة غير متصلة، وما يشهد عقل بأن عثمان وهو إمام للأمة حينئذ يجمعهم على المصحف الذي هو الإمام فيتبيّن فيه خللاً ويشاهد فيه زللاً ولا يصلحه.

وما ذكره من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه، ومن ثَمَّة احتُجَّ على إدخال (لام الأمر) على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة (فبذلك فلتفرحوا)[1] كما احتجّ على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة ﴿ولنحمل خطاياكم﴾[2]، واحتجّ على قول من قال إن (الله) أصله (لاه) بما قرئ شاذاً ﴿وهو الذي في السماء لاه وفي الأرض لاه﴾[3].

تنبيه:

كان قوم من النحاة المتقدّمين يعيبون على عاصم وحمزه وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية.

وقد ردّ المتأخرون منهم ابن مالك عليهم ذلك بأبلغ ردّ واختار تبعاً للكوفيين جواز ما وردت به قراءتهم في العربية وإن منعه الأكثرون مستدلاً به من ذلك احتجاجه على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة ﴿تساءلون به والأرحام﴾[4]،وعلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر ﴿قتلُ أولادهم شركائِهم﴾[5] وعلى جواز سكون لام الأمر بعد (ثم) بقراءة حمزة ﴿ثم ليقطع﴾[6].

فإن قلت فقد روى عن عثمان أنه قال لما عرضت عليه المصاحف: إن فيها لحناً ستقيمه العرب بألستها، وعن عروة (ابن الزبير) قال: سألت

(١) ﴿قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا﴾ يونس ٥٨.
(٢) سورة العنكبوت الآية ١٢
(٣) سورة الزخرف الآية ٨٤
(٤) سورة النساء الآية ١
(٥) ﴿وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ سورة الأنعام ـ الآية ١٣٧.
(٦) ﴿ثم ليقطع فلينظر هل يذهبن كيده ما يغيظ﴾ سورة الحج الآية ١٥.

عائشة[1] عن لحن القرآن عن قوله[2]: ﴿إن هذان لساحران﴾[3]، وعن قوله ﴿والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة﴾[4]، وعن قوله ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾[5]، فقالت: يا ابن أخي هذا عمل الكتّاب أخطاوا في الكتاب. أخرجهما أبو عبيد في فضائله، فكيف يستقيم الاستدلال بكل ما فيه بعد هذا؟

قلت: معاذ الله كيف يظن أولاً بالصحابة أنهم يلحنون في الكلام فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللُّدُّ[6]؟ ثم كيف يظنّ بهم ثانياً في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ كما أنزل وضبطوه وحفظوه وأتقنوه؟ ثم كيف يظنّ بهم ثالثاً اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يظنّ بهم رابعاً عدم تنبّههم ورجوعهم عنه؟ ثم كيف يظن بعثمان أن يقرّه ولا يغيّره[7]؟ ثم كيف يظن أن القراءة استمرّت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مروي بالتواتر خلفاً عن سلف؟ هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة.

وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة بسطتها في كتابي (الاتقان في علوم القرآن).

(١) ح: هي خالته، وقولها بعد ذلك يا ابن أخي يدلّ على أنها عمّته.
(٢) ح: (عن قوله) بدل مفصل من مجمل بإعادة الجار.
(٣) سورة طه الآية ٦٣.
(٤) أراد المنصوب مع (أن) المعطوف عليه وهو (الراسخون) أو (المؤمنون) مرفوع في قوله تعالى ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل عليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاةَ والمؤتون الزكاةَ﴾ سورة النساء الآية ١٦٢.
(٥) عطف على اسم (أنّ) قبل استكمالها. سورة المائدة الآية ٦٩ وفي سورة الحج الآية ١٧ بالنصب ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين﴾.
(٦) ح: اللدُّ: مجاز من الثبات على الأمر، وفي الأصل (الخصم اللدّ) وهو الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق.. جرى عليه الكشاف ونازعه في ورودها لذلك في البحر وبينت في «ضياء السبيل» أنه لا منافاة.
(٧) ح: قال ابن الأنباري في الردّ على من خالف مصحف عثمان: وهذه الآثار لا تقوم بها حجة لأنها منقطعة غير متصلة، وما يشهد عقل بأن عثمان وهو إمام للأمة حينئذٍ يجمعهم على المصحف الذي هو الإمام فيتبيّن فيه خللاً ويشاهد فيه زللاً ولا يصلحه.

وأحسن ما يُقال في أثر عثمان بعد تضعيفه بالاضطراب الواقع في إسناده والانقطاع أنه وقع في روايته تحريف فإن ابن أشْتَة أخرجه في كتاب (المصاحف) من طريق عبد الأعلى بن عبدالله بن عامر قال:

«لما فُرِغ من المصحف أُتِيَ به عثمان فنظر فيه فقال: أحسنتم وأجملتم، أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا».

فهذا الأثر لا إشكال فيه فكأنه لما عُرِض عليه عند الفراغ من كتابته رأى فيه شيئاً على غير لسان قريش - كما وقع لهم في (التابوت) و(التابوه)[1] فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش ثم وفى بذلك.

كما ورد من طريق آخر أوردتها في كتابي (الاتقان)، ولعلّ من روى ذلك الأثر حرَّفه ولم يتقن اللفظ الذي صدر من عثمان فلزم ما لزم من الإشكال.

وأما أثر عائشة فقد أوضحنا الجواب عنه في (الاتقان) أيضاً[2].

وأما كلامه ﷺ

فيستدلّ منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جداً إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضاً، فإن أغلب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها فرووها بما أدّت إليه عبارتهم[3] فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتّى بعبارات مختلفة.

---

(١) ح: بالتاء الفوقية المفتوحة لغة الحجاز، وبالهاء المربوطة لغة الأنصار لأن الأولين يقفون عليه بالتاء والثانين بالهاء والرسم تابع للوقف، فكتب زيد بن ثابت على لغته وفي بعضها مخالفة لقريش.

(٢) ح: قال: وهذه الأجوبة عن أثر عثمان لا يصلح منها شيء عن حديث عائشة، أما تضعيف الإسناد فحديث عائشة صحيح الإسناد.

(٣) ح: بعد اعتقادهم أنهم يوفون الترجمة حقها وإلاّ فلا تجوز الرواية بالمعنى لمن خشي الإخلال بذلك...

ومن ثمّ أنكِرَ على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث. قال أبو حيّان في شرح التسهيل[1]:

قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرئين[2] للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر (الثقفي) والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء[3] وعلي بن المبارك الأحمر[4] وهشام الضرير[5] من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم[6] كنحاة بغداد وأهل الأندلس.

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول ﷺ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية.

وإنّما كان ذلك لأمرين: أحدهما أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد خرجت في زمانه ﷺ لم تُقَلْ بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روى عن قوله: «زوجتكها بما معك من القرآن، ملكتكها بما معك، خذها بما معك»[7]، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة. فتعلم يقيناً أنه ﷺ

---

(١) المسمى بتكميل المقاصد.

(٢) ح: اسم فاعل من الاستقراء وهو تتبع الجزئيات لإثبات أمرٍ كلّي.

(٣) ح: أعلمُ الكوفيين بالنحو.

(٤) ح: صاحب الكسائي.

(٥) ح: أحد أعيان أصحاب الكسائي.

(٦) ح: قوله (الأقاليم) جمع إقليم قال في المصباح مأخوذ من قلامة الظفر لأنه قطعة من الأرض قال الأزهري: وأحسبه عربياً. وقال ابن الجواليقي: ليس بعربي محض وهو في العرف ما يختص باسم كالشام.

(٧) النص بتمامه في خزانة الأدب ١/٥ وفيه: بما معك من القرآن.

لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا يجزم أنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ وغيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأتِ بلفظة إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيّما مع تقادُم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتّكال على الحفظ. والضابط منهم من ضبط المعنى وأمّا ضبط اللفظ فبعيد جداً، لا سيّما في الأحاديث الطُّوال، وقد قال سفيان الثوري: إن قلت لكم إني أحدّثكم كما سمعت فلا تصدّقوني إنما هو المعنى. ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم إنّما يروون بالمعنى.

الثاني: انه وقع اللحن[1] كثيراً فيما رُوِيَ من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة، النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع(*) في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب. ونعلم قطعاً من غير شكّ أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلّم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها،[2]. وإذا تكلم بلغة غير لغته[3] فإنّما يتكلّم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلّم.

والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقّباً بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز.

وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة[4] ـ وكان ممَّن أخذ عن

(١) ح: اللحن ـ بإسكان الياء ـ مخالفة العرب في قوانينها في التعبير.

(٢) ح: وهذا ممنوع بل اللازم لكلامه الفصاحة، أما التزامه للأفصح منها وإن كانت له ملكة ذلك فغير ملتزم.

(٣) ح: نسخة الشرح: بغير لغته.

(*) في الخزانة ٦/١: ودخل في

(٤) بدر الدين بن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعدالله بن جماعة ٦٣٩ ـ ٧٣٣ هـ أستاذ ابن هشام أخذ عليه الحديث والقراءات وأجازه بالشاطبية، حموي فقيه لغوي محدث ولّي قضاء القدس والديار المصرية ودفن بالقاهرة قريباً من الإمام الشافعي. صنّف المنهل الروي في كلام الحديث النبوي، غرر التبيان والفوائد اللائحة من سورة الفاتحة، تذكر السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم ـ معجم المؤلفين ٢٠٢/٦.

ابن مالك ـ قلت له: يا سيدي هذا الحديث رواته الأعاجم ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول؟ فلم يجب بشيء[1].

قال أبو حيان: وإنّما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلاّ يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلّون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلّون بما روى في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما، فمن طالع ما ذكرنا أدرك السبب الذي لأجله لم يستدلّ النحاة بالحديث ـ انتهى كلام أبي حيان بلفظه[2] ـ.

وقال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصحيح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ لأنه أفصح العرب.

قال ابن خروف[3]: يستشهد بالحديث كثيراً فإن كان على وجه الاستظهار والتبرّك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى[4] ـ انتهى ـ

ومثل ذلك قول صاحب ثمار الصناعة: النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله وكلام فصحاء العرب، فقصره عليهما ولم يذكر الحديث. نعم اعتمد عليه صاحب البديع فقال في أفعل التفضيل: لا يلتفت إلى قول من قال إنَّه لا يعمل لأن القرآن والاخبار والأشعار نطقت بعمله، ثم أورد آيات ومن الأخبار حديث «ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم..».

(١ ـ ٢) خزانة الأرب ٦/١.

(٣) علي بن محمد بن علي الحضرمي الاشبيلي الشهير بابن خروف، له ردود في العربية على أبي زيد السهيلي وابن ملكون وابن مضاء وأبي المعالي الجويني المتوفى ٤٧٨ هـ وردّ عليه الناس، له شرح الكتاب وشرح جمل الزجاجي وكتاب في الفرائض توفي سنة ٦٠٩ هـ.

(٤) ح: نسخة الشرح: من كان قبله.

ومّا يدلّ على الصحة ما ذهب إليه ابن الضائع[١] وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين «يتعاقبون عليكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وأكثر من ذلك حتى صار يسمّيها لغة (يتعاقبون)، وقد استدلّ به السهيلي[٢] ثم قال: لكني أقول بأن الواو فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر، رواه البزّار مطولاً محرّراً فقال فيه:

«إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار».

وقال الأنباري في الانصاف في منع (أن) في خبر (كاد):

وأما حديث «كاد الفقر أن يكون كفراً» فإنه من تغييرات الرواة لأنه ﷺ أفصح مَن نطق بالضاد[٣].

(١) ابن الضائع، علي بن محمد بن يوسف الكتامي، له تعليق على الكتاب والجمع بين السيرافي وابن خروف لكتاب سيبويه وشرح جمل الزجاجي ونقود على ابن عصفور في مقرّبه، سمع عليه أبو حيان توفي سنة ٦٨٠ هـ.

(٢) عبد الرحمن السهيلي بن عبدالله الخثعمي السهيلي المالقي قرأ النحو على ابن الطراوة وتخرج على أبي بكر بن العربي، له الروض الأنف والتعريف والاعلام وشرح الجمل لم يكمله مات بمراكش ٥٨٨ هـ وهو صاحب الأبيات السائرة في المناجاة:

يا من يرى ما في الضمير ويسمع ... أنت المعدّ لكل ما يتوقع
يا من يرجى للشدائد كلها ... يا من إليه المشتكى والمفزع
يا من خزائن رزقه في قول كن ... امنن فإن الخير عندك اجمع

- الفيروزأبادي ١٢٣ -

(٣) قال ابن الأنباري في الانصاف ٥٦٧/٢: «فأما حديث كاد الفقر.. فإن صحّ فزيادة (أن) كلام الراوي لا من كلامه عليه السلام لأنه...».

فصل
وأما كلام العرب

فيُحْتَج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم[١].

قال أبو نصر الفارابي[٢] في أوّل كتابه المسمّى بالألفاظ والحروف: كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة وبهم اقتُدِيَ وعنهم أُخِذ اللسان العربي من قبائل العرب[٣] وهم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذَ ومعظمُهُ، وعليهم اتُّكِل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هُذَيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضريٍّ قطُّ ولا عن سكان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم. فإنه لم يؤخذ لا من لَخْم ولا من جُذَام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقِبط.

ولا من قُضاعة، ولا من غسان.

ولا من إيادٍ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية،

ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنّبط والفرس،

(١) ح: اعتبر في العربي المحتج بكلامه الفصاحة، فاقتضىٰ أن من جرىٰ كلامه على مجرىٰ علم النحو إلاّ أنّ فيه غرابة أو تنافراً لا يحتجّ به في إثبات أمر نحوي لم يثبت عند غيره.

(٢) ح: إسحاق بن إبراهيم صاحب ديوان الأدب في اللغة.

(٣) ح: أي قبائل العرب المفضل عليهم قريش.

ولا من تَغْلِبَ والنَّمر[1] فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية،
ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس،
ولا من أزْد عُمان لمخالطتهم للهند والفرس،
ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم،
ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة،
ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجّار الأمم المقيمين عندهم،
ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم.

والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرها علماً وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة[2] فقط من بين أمصار العرب، وكانت صنائع هؤلاء التي بها يعيشون الرعاية والصيد واللصوصية، وكانوا أقواهم نفوساً وأقساهم قلوباً وأشدّهم توحُّشاً وأمنعهم جانباً وأشدّهم حميَّة وأحبَّهم لأن يَغْلِبوا ولا يُغْلَبوا وأعسرهم انقياداً للملوك وأجفاهم أخلاقاً وأقلّهم احتمالاً للضيم والذلّة ـ انتهى ـ

ونقل ذلك أبو حيان في شرح التسهيل معترضاً به على ابن مالك حيث عُنِيَ في كتبه بنقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم، وقال: ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن.

ثم الاعتماد على ما رواه الثقاتُ عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم، وقد دُوِّنَت دواوين عن العرب العرباء[3] مشهورة كديوان امرئ القيس والطِرِمَّاح وزهير وجرير والفرزدق وغيرهم.

(١) كذا في الأصل وفي المزهر للسيوطي ١/٢١٢: اليمن.
(٢) ح: مدينتان مصَّرهما عمر بن الخطاب، والأولى دثرت والثانية باقية لكن تحوّلت عن مكانها.
(٣) ح: قوله (العرب العرباء) هم ولد إسماعيل وعن ابن دحية: العرب أقسام عاربة وعرباً وهم الخُلَّص وهم تسع قبائل من ولد ارم بن سام بن نوح وهي عاد وثمود وأُمَيْم وعُبَيْد وطسم =

وممّا يعتمد عليه في ذلك مصنّفات الإمام الشافعي رضي الله عنه فقد قال ابن شاكر في مناقبه: حدثنا أحمد بن غالب حدثنا عمر[1] بن الحسن الحرّاني حدثنا محمد بن أحمد الهَرَوي حدثنا زكريا بن يحيى السَّاجي حدثنا جعفر بن محمد قال قال أحمد بن حنبل: كلام الشافعي في اللغة حجة.

فروع

أحدها ـ **ينقسم المسموع إلى مطرد وشاذ**

قال في الخصائص: «وأصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التّتابع والاستمرار.. ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضاً... واطّرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح.. ومواضع (ش ذ ذ) التفرُّق والتفرُّد.. ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته.. في غيرهما فجعل أهل علم العربية ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضيع الصناعة مطّرداً وما فارق[2] عليه بقيَّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً.

قال: ثم الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

ـ مطرد في القياس والاستعمال معاً، وهذا هو الغاية المطلوبة... نحو (قام زيد) و(ضربت عمراً) و(مررت بسعيد).

ـ ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال.. نحو الماضي من (يذرُ) و(يدعُ).. وقولهم (مكان مبقل) هذا هو القياس والأكثر في السماع (باقل)، والأوّل مسموع أيضاً، ومنه أيضاً مجيء مفعول عسىٰ اسماً صريحاً نحو (عسى زيد

= وجَديس وعمليق وجرهم ووبار ومنهم تعلم إسماعيل العربية، والعرب المستعربة الذين ليسوا بخلَّص وهم بنو قحطان والعرب المستعربة الذين ليسوا بخلّص أيضاً، قال ابن دحية: وهم ولد معد بن عدنان بن أدد.
(١) ح: نسخة الشرح: محمد.
(٢) في الخصائص ١/٩٧: وجعلوا ما فارق، وكذا في المزهر ١/٣٢٧.

قائماً) فهو القياس غير أن الأكثر في السماع كونه فعلاً[1]، والأول مسموع أيضاً.

- ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس[2] نحو قولهم (استحوذ) و(استنوق الجمل) و(استصوبتُ الأمر) و(أبى يأبى)، والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير.

- وشاذ في القياس والاستعمال معاً كقولهم (ثوب مصوون)، و(فرس مقوود) و(رجل معوود من مرضه). انتهى ملخصاً.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام:

اعلم أنهم يستعملون غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، ومطَّرداً. فالمطرد لا يتخلّف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلّف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقلّ من القليل[3]، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك[4] ـ انتهى ـ

الثاني:

قال الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام من كبار أصحابنا الشافعية[5]

(١) عبارة الخصائص ١/٩٩: غير أن السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم.. ومنه المثل (عسى الغوير أبؤساً).

(٢) في الخصائص ١/٩٩: واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذّ عن القياس فلا بدَّ من إتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتّخذ أصلاً يقاس عليه غيره.
ونقل (ح) هذه العبارة عن (المزهر) مما يدلّ على أنه من عصر متأخّر عن السيوطي.

(٣) ح: ومن أمثلة النادر ما ذكره ابن خالويه في شرح الدريدية من أنه يُقال أكب لوجهه: سقط، وكبه الله... وهذا حرف نادر جاء على خلاف العربية لأن الواجب أن يقال فعل الشيء وأفعله غيره ومثله عرضه فأعرض قال الزوزني: ولا ثالث لهما فيما سمعنا.

(٤) هذه العبارة تشككنا بنسبة المخطوط إلى ابن هشام فليس من عادة المؤلف أن يقول عن نفسه قال فلان.

(٥) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن الدمشقي الشافعي المعروف بابن عبد=

اعتمد في العربية على أشعار العرب وهم كفار لبعد التدليس فيها. كما اعتمد في الطب وهو في الأصل مأخوذ عن قوم كفار، لذلك فعلم أن العربي الذي يحتج بقوله لا يشترط فيه العدالة، نعم يشترط في راوي ذلك وكثيراً ما يقع في كتاب سيبويه وغيره: حدثني من لا أتّهم ومن أثق به... وينبغي الاكتفاء بذلك وعدمُ التوقّف في القبول ويحتمل المنع.

وقد ذكر المرزباني عن أبي زيد النحوي[1] قال: كل ما قال سيبويه في كتابه أخبرني الثقة فأنا أخبرته.

وقد وضع المولدون أشعاراً ودسُّوها على الأئمة فاحتجّوا بها ظنّاً أنها للعرب، وذكر أن في كتاب سيبويه منها خمسين بيتاً وأن منها قول القائل:

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا[2]

ومن الأسباب الحاملة على ذلك نصرة رأي ذهب إليه وتوجيه كلمة صدرت منه.

وقال ابن النحاس في التعليقة: حكى الحريري في (درّة الغوّاص) روى خلف الأحمر أنهم صاغوا (فُعال) مشتقًّا من (أُحاد) إلى (عُشار) وأنشد ما عُزي فيه إلى أنه موضوع منه أبياتاً من جملتها:

وثُلاثاً ورباعاً وخُماساً فاطَّعَنَّا[3]
وسُداساً وسُباعاً وثُماناً فاجتللنا
وتساعاً وعُشاراً فأصبنا وأُصِبنا

= السلام ٥٧٧ ـ ٦٦٠ هـ برع في المذهب الشافعي وبلغ رتبة الاجتهاد وولي الخطابة بجامع دمشق والحكم بمصر وتوفي بالقاهرة. مؤلفاته كثيرة. وقول المصنّف عنه أنه (من كبار أصحابنا) تعني أنه معاصره وهو أمر يستحيل إلاّ أن يكون المصنّف غير ابن هشام.

(١) أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت بن حرام ١٢٢ ـ ٢١٥ هـ صاحب كتاب النوادر روى القراءات عن أبي عمرو بن العلاء.

(٢) لم أجد البيت في الكتاب.

(٣) ح: أولها:

ومضى القوم إلى القو م أحاداً وأثنى

الثالث: المسموع المفرد

هل يُقْبَل ويحتجّ به:

له أحوال لخصتها من متفرّقات كلام ابن جني في الخصائص:

أحدها:

أن يكون فرداً بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة مع إطباق العرب على النطق به.

فهذا يقبل ويحتجُّ به ويقاس عليه إجماعاً كما قيس على قولهم في (شَنُوءة) (شنائيّ)[1] لأنه لم يسمع غيره ما يخالفه، وقد أطبقوا على النطق به.

الحال الثاني:

أن يكون فرداً، بمعنىٰ أنَّ المتكلّم به من العرب واحد ويخالف ما عليه الجمهور.

قال ابن جني: فيُنْظَر في حال هذا المنفرد به فإن كان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما أورده مما يقبله القياس إلاً أنه لم يَرِد به استعمال إلاً من جهة ذلك الإنسان فإن الأولَىٰ في ذلك أن يُحَسَّن الظن به ولا يُحْمَل على فساده. قال: فإن قيل: فمن أين ذلك؟ قيل: ليس يجوز أن يرتجل لغة لنفسه. قيل: أفلا يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة طال عهدها وعفى رسمها؟.

فقد أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج عن ابن خليفة الفضل ابن الحُبَاب قال: قال لي ابن عوف عن ابن سيرين، قال عمر بن الخطاب: كان الشعر علوم قوم ولم يكن لهم علم أصحّ منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ولهيت عن الشعر وروايته، فلمّا كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب في الأمصار راجعوا رواية الشعر فلم

(١) ح: القياس شَنُوئي.

يؤولوا إلى ديوان مدَوَّن ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل فحفظوا أقلَّ ذلك وذهب عنهم كثيره.

ثم روى بسنده عن أبي عمرو بن العلاء قال: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه فلو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير.

وعن حماد الراوية أمر النعمان فنُسِّخت له أشعار العرب في الطُّنُوج - وهي الكراريس - ثم دفنها في قصره الأبيض، فلما كان المختار بن عبيدٍ قيل له: إن تحت القصر كنزاً، فاحتفره فأخرج تلك الأشعار، فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة[1].

قال ابن جني: فإذا كان كذلك لم يُقْطَع على الفصيح يُسْمَعُ منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما دام القياس يعضُدُه، فإن لم يعضده كرفع المفعول والمضاف إليه وجرّ الفاعل أو نصبه فينبغي أن يردَّ لأنه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً. وكذا إذا كان الرجل الذي سمعت منه تلك اللغة المخالفة مضعوفاً في قوله مألوفاً منه اللحن وفساد الكلام فإنه يُردّ عليه ولا يُقْبَل منه[2]. وإن احتمل أن يكون مُصيباً في ذلك لغة قديمة فالصواب ردُّه وعدم الاحتفال بهذا الاحتمال.

الحال الثالث:

أن ينفرد به المتكلّم ولا يُسْمَع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه.

قال ابن جني: والقول فيه أنه يجب قبوله إذا ثبتت فصاحته لأنه إمّا أن يكون شيئاً أخذه عمّن نطق به بلغة قديمة لم يُشاركه في سماع ذلك منه على حدّ ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح أو شيئاً ارتجله، فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبق إليه.

(١) ح: لنزول المختار بها.

(٢) ح: لأنه لو فتحنا هذا الباب ما رددنا خطأ قطُّ لمجيء ذلك الاحتمال فيه، وأيضاً فمدار الخطأ والصواب على الظواهر لا على ما في نفس الأمر؟ لخفاء ذلك.

فقد حكي عن رؤبة وأبيه(١) أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها.

أمّا لو جاء عن متَّهم أو مَنْ لم ترقَ به فصاحته ولا سبقت إلى الأنفس ثقته فإنه يُرَدُّ ولا يُقبل.

فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فإنه لا يُقْنَع في قبوله أن يسمع من الواحد ولا من العِدَّة القليلة إلاَّ أن يكثر من ينطق به منهم، فإن كثر قائلوه إلاَّ أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فمجازه(٢) وجهان: أحدهما أن يكون مَنْ نطق به لم يُحْكِم قياسه، والآخر أن تكون أنت قَصُرت عن استدراك وجه صحته، ويحتمل أن يكون سمعه من غيره ممّن ليس فصيحاً وكثُر استهاعه له فسَرى في كلامه إلا أنّ ذلك قلّما يقع، فإن الأعرابي الفصيح إذا عُدِل به عن لغته الفصيحة إلى أخرىٰ سقيمة عافها ولم يعبأ بها، فالأقوىٰ أن يُقْبل - ممّن شُهِرَت فصاحته - ما يورده ويُحمَل أمره على ما عُرِف من حاله لا على ما عسى أن يُحْتَمل، كما على القاضي قبول شهادة من ظهرت عدالته وإن كان يجوز كذبه في الباطن، إذ لو لم يُؤخذ بهذا لأدّىٰ إلى ترك الفصيح بالشكّ وسقوط كل اللغات.

الرابع:

قال ابن جني: اللغات على اختلافها كلّها حجة ألا ترىٰ أن لغة الحجازيين في إعمال (ما)(٣)، ولغة التميميّين في تركه(٤)، كلٌّ منهما يقبله

---

(١) ح: في القاموس الرؤبة بالضم - القطعة التي يرأب بها الإناء، قيل وبه سمّي رؤبة بن العجاج.

(٢) ح: أي طريق جوازه - فهو مصدر ميمي -

(٣) ح: أي إعمالها ليس لقوة سببية بها في نفي الحال والجمود.

(٤) ح: لعدم الاختصاص بالأسماء، وحق ما لا يختصّ أن لا يعمل ومما يسأل عنه المطارحون في الأدب معرفة الجواب في قوله:

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب ... فأجاب ما قتلُ المحبّ حرامُ

والجواب أنه أجاب بأنه تميمي بإهمال (ما) ولو كان حجازياً لأعملها.

القياس، فليس لك أن تردَّ إحدىٰ اللغتين بصاحبتها، وسيأتي ذلك في مزيد كلام في الكتاب السادس.

الخامس:

قال ابن جني: علّة امتناع الأخذ من أهل المَدَر - كما يؤخذ عن أهل الوَبَر - ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد، ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم لم يعرض للغتهم شيء من الفساد لأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر وكذلك لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من الخلل والفساد(١) لوجب رفض لغتها.. قال: وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأنّا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً.

وإذا كان قد روى أنه ﷺ سمع رجلاً يلحن فقال: أرشدوا أخاكم فقد ضلّ(٢)، وسمع عمر رجلاً يلحن وكذلك عليٌّ حتى حمله ذلك على وضع النحو.. إلى أن شاع واستمرَّ فساد الألسنة مشهوراً ظاهراً فينبغي أن يُستوحَش من الأخذ عن كل أحد إلى(٣) أن تقوىٰ لغته وتشيع فصاحته. وقد قال الفراء في بعض كلامه: الا أن يسمع شيء من بدوي فصيح(٤) فتقوله(٥).

السادس - في العربي الفصيح ينتقل لسانه:

قال ابن جني: العمل في ذلك أن يُنْظَر حال ما انتقل إليه(٦) فإن كان فصيحاً مثل لغته أُخِذ بها كما يؤخذ بما انتقل عنها، أو فاسداً فلا، ويؤخذ

---

(١) في الخصائص ٢/٥: من اضطراب السنة وخبالها وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها لوجب..

(٢) في الخصائص ٢/٨ فإنه قد ضلّ.

(٣) في الخصائص ٢/٩: إلاّ أن

(٤) في الأصل (صحيح) وصحّحه الناسخ بالحاشية.

(٥) كذا في الأصل. وفي الخصائص ٢/٩ فتقوله - بالنصب -.

(٦) في الخصائص ٢/١٢: ما انتقل إليه لسانه.

بالأولى. . . فإن قيل: فما يُؤْمِنُكَ أن تكون كما وجدت في لغته فساداً - بعد أن لم يكن فيها - أن يكون فيها فسادٌ آخر لم تعلمه؟ قيل: لو أُخِذَ بهذا لأدّى إلى أن لا تطيب نفسٌ بلغة وأن يُتَوَقَّف عن الأخذ عن كل أحد مخافة أن يكون في لغته زيغ لا نعلمه الآن ويجوز أن يعلم بعد زمان وفي هذا من الخلل ما لا يخفى.

فالصواب الأخذ بما عُرِف صحته ولم يظهر فسادُه، ولا يُلْتَفت إلى احتمال الخلل فيه ما لم يَبِنْ.

السابع - في تداخل اللغات:

قال في الخصائص: إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعداً كقوله:

وأشربُ الماءَ ما بي نحوهو عطشٌ ... إلا لأنَّ عيونَهْ سيلَ واديها[1]

فقال (نحوهُو) بالإشباع، و(عيونَهْ) بالإسكان.

فينبغي أن يُتَأمَّل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتُهما واحدة فأخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظتين لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها، ويجوز أن تكون لغته في الأصل أحديهما ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى وطال بها عهده وكثر استعماله لها فلحقت - لطول المدّة واتصال الاستعمال[2] - بلغته الأولى.

وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من الأخرى فأخلَقُ الأمر به أن تكون القليلة الاستعمال هي الطارئة عليه والكثيرة هي الأُوْلَى الأصلية، ويجوز أن يكونا معاً لغتين له ولقبيلته، وإنما قلتُ أحديهما في استعماله لضعفها في نفسه وشذوذها عن قياسه.

(١) البيت من شواهد ابن جني في الخصائص ١/٣٧١ و٢/١٩ رواه عن قطرب ولم ينسبه لقائل.
(٢) في الخصائص ٢/٣٧٢: واتصال استعمالها.

وإذا كثُر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسُمعت في لغة إنسان فعلى
ذكرناه، كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسيف والخمر وغير ذلك.

وكما تتحرّف الصيغة واللفظ الواحد كقولهم (رَغْـوة) اللبن و(رِغوته
و(رُغوته)، و(رِغاوته) كذلك مثلثا، وكقولهم جئت من (عَلُ) ومن (عَلِ) و
(عَلا) ومن (عُلُوٌّ) ومن (عُلْوِ) ومن (عَلْوِ) ومن (عال) ومن (مَعَال) فكل ذل
لغاتُ لجماعات قد تجتمع لإنسان واحد[1]. قال الأصمعي: اختلف رجلا
في الصقر فقال أحدهما: (بالصاد). وقال الآخر: (بالسين). فتراضيا بأوّ
وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه فقال: لا أقول كما قلتما وإنما هو (الزقر)[2]
وعلى هذا يتخرَّج جميع ما ورد من التداخل نحو قَلَىٰ يَقْلَىٰ وسَلا يَسْلَىٰ وطَه
فهو طاهر وشَعُر فهو شاعر فكل ذلك إما هو لغات تداخلت فتركبت بأن أخ
الماضي من لغة والمضارع أو الوصف من أخرى لا تنطق بالماضي كذلك
فحصل التداخل والجمع بين اللغتين، فإن من يقول (قَلَىٰ) يقول في المضار
(يَقلِي)، والذي يقول (يَقْلا) يقول في الماضي (قلِيَ)، وكذا من يقول (سَلا
يقول في المضارع (يَسْلو)، ومن قال (يَسْلا) قال في الماضي (سَلِي)، فتلاقى
أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا فأخذ كل واحد من
صاحبه ما ضمَّه إلى لغته، فتركَّبت لغة ثالثة[3].

وكذا (شاعر) و(طاهر) إنما هما من (شَعَر) و(طَهَر) بالفتح، وإما بالضم
فوصفه على (فَعيل) فالجمع بينهما من التداخل - انتهى كلام ابن جني -[4].

وقد حكىٰ غيره في استعمال اللغتين المتداخلتين قولين:

- أحدهما أنه يجوز.

(١) ٢/٣٧٤ وفيه «وكلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا».
(٢) ٢/٣٧٤.
(٣) ٢/٣٧٦ وما بعدها.
(٤) ٢/٣٧٦ وما بعدها.

- والثاني إنّما يجوز بشرط أن لا يؤدّي إلى استعمال لفظ مهمل كـ(الحِبْك).

الثامن: أجمعوا على أنه لا يحتجُّ بكلام المولَّدين والمحدَثين في اللغة العربية، وفي (الكشاف) ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها، فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوْسٍ ثم قال: وهو وإن كان مُحْدَثاً لا يُسْتَشْهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فأَجْعَلُ ما يقوله بمنزلة ما يرويه. ألا ترىٰ إلى قول العلماء الدليلُ عليه[1] بيت الحماسة فيقسمون بذلك لتوثُّقهم بروايته واتقانه.

فائدة:

أول الشعراء المحدثين بشار بن برد وقد احتجَّ سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرباً إليه لأنه كان هجاه لتركه الاحتجاج بشعره، ذكره المرزُباني وغيره. ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: خُتِم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج.

التاسع - لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله

صرح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف. وكان علّة ذلك خوفُ أن يكون لمولَّدٍ أو مَنْ لا يوثق بفصاحته ومن هذا يُعْلَم أنه يُحْتَاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم.

قال ابن النحاس في التعليقة: أجاز الكوفيون أظهار (أنْ) بعد (كي)، واستشهدوا بقول الشاعر:

أردتِ لكيما أن تطيرَ بقِرْبتي ... فتتركُها شَنًّاء بَيْداءَ بَلْقَعِ

قال: والجواب أن هذا البيت غير معروف قائله، ولو عُرِف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر.

(1) ح: نسخة الشرح: على ذلك.

وقال أيضاً: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول (اللام) في خبر (لكنّ) واحتجوا بقول الشاعر:

.... ولكنني من حبها لعميد

والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوّله، ولم يذكر منه إلا هذا، ولم ينشده أحد ممّن وُثِّق في اللغة، ولا عُزِيَ إلى مشهور بالضبط والاتقان وفي ذلك ما فيه.

وفي تعاليق ابن هشام على الألفية[1]: استدلّ الكوفيون على جواز مدّ المقصور للضرورة بقوله:

قد علمتْ أختُ بني السَّعلاء ... وعلمتْ ذاك مع الجزاءِ

أنْ نعم مأكولاً على الخفاءِ ... يا لك من تَمْرٍ ومن شيشاءِ

يَنْشَبُ في المَسْعَل واللهاءِ

فمدّ (السعلىٰ) و(الخفىٰ) و(اللهىٰ) وهي مقصورات. والجواب عندنا أنه لا يُعْلَم قائله فلا حجة فيه، لكن ذكر في شرحه للشواهد ما يخالف ذلك فإنّه قال: طعن عبد الواحد الطوَّاح في كتابه بغية الآمل في الاستشهاد بقوله:

لا تكترَنْ إني عَسَيْتُ صائماً

وقال: هو بيت مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به ولو صحّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين.

العاشر - إذا قال حدَّثني الثقة فهل يقبل

قولان في علم الحديث وأصول الفقه: رجح كلاً مرجحون، وقد وقع ذلك لسيبويه كثيراً، يعني به الخليل وغيره، وكان يونس يقول: حدثني الثقةُ

(1) قوله: وفي تعاليق.. مكرّر في كتب السيوطي كالمزهر والاقتراح مما يحمل على الشك بنسبة الكتاب إلى مصنّفه ابن هشام. ولعلّ السيوطي أقحم هذا النص لينسب الكتاب إلى نفسه ويكرّر هذا بأساليب أخرى.

قيل فلِمَ لا تسمّيه؟ قال: قال: أبو زيد. من الثقة؟ فقيل له: من العرب،
هو حيٌّ بعدُ فأنا لا أسمِّيه.

الحادي عشر:
قال ابن السراج في الأصول - بعد أن قرّر أن (أفعل التفضيل) لا يأتي
من الألوان: - فإن قيل قد أنشد بعض الناس:

يـا ليتـني مثـلك في البـيـاض أبـيض مـن أخـت بـني إبـاضِ[1]

فالجواب أن هـذا معمول على فساد، وليس البيت الشاذ والكلام
المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المُجْمَع عليه في كلام ولا نحو ولا
فقه. وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجة معه، وتأويل هذا
الشاذ[2] ونحوه يطَّرح طرحاً ولا يهتم بتأويله.

(١) ح: نسخة الشرح: أخت بني بياض.
(٢) ح: وما أشبهه كتأويل ضعفة الحديث وأتباع القصاص في الفقه - انتهى - فأشار بهذا الكلام إلى أن....

نكتة الإعراب

تأليف

جمال الدين ابن هشام
أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله
(٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

عن نسختي الظاهرية بدمشق رقم ١٨٤٥ و١٨٤٦